المعنى والعناصر اللغوية الأخرى

DENOTATION AND OTHER LINGUISTIC ELEMENTS

هويدة المختار سالم عبد الله

الأستاذ المشارك الدكتور عبد الرحيم إسماعيل

Huwaida Al-Mukhtar Salem Abdullah

Assoc. Prof. Dr Abdul Rahim Ismail

howaedaa@yahoo.com, ab.rahim@mediu.edu.my

الملخص

تتناول هذه الورقة العلاقة القائمة بين المعنى والعناصر اللغوية الأخرى كالصوت، والصرف، والنحو، والمعجم باعتبار أن اللغة عبارة عن نظام متكامل يتكون من عناصر مترابطة على مستوياتها الأساسية، لا على أنها مجموعة من كيانات متراكمة قائمة بذاتها. فمن ثم تهدف هذه الورقة إلى توضيح بُعد العلاقة بين المعنى وبين كل عنصر من العناصر اللغوية الأخرى، وأثر كل منهما في بيان المعنى وإظهاره، وذلك من خلال اتّباع المنهج الوصفي المقارن في بيان ما إذا كان المعنى يبرز بالاعتماد على جانب واحد، أم علينا مراعاة جلّ الجوانب الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية للوصول إلى المعنى المقصود، وقد تضمنت هذه الورقة أربعة مباحث: الأول أظهَرَ العلاقة بين المعنى والأصوات، والثاني: بين المعنى والصرف، أمّا الثالث: فأظهر العلاقة بين المعنى والنحو، بينما الرابع: فقد خصص للعلاقة بين المعنى والمعجم، خلّص البحث إلى أن ارتباط المعنى بجميع عناصر اللغة أمر لا يستغنى عنه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاهتمام بجانب وإهمال آخر.

كلمات مفتاحية: المعنى، الصوت، الصرف، النحو، المعجم.

ABSTRACT:

This paper studied the core relationship between denotation and other linguistic elements such as phonetics, morphology, syntax, and lexicon, in respect that, language is an integrated system consisting of interrelated elements on its basics levels, not as a group of contained entities. This paper aims to clarify the core relationship between denotation and each of the other linguistic elements, and the impact of each in the meaning of a statement and elucidate it; that, by adopting the comparative descriptive method to clarifying whether the denotation reveals its dependant on one side, Or we have to take into account most aspects of phonetic, morphological, grammatical, and lexicon to knowing the intended meaning, therefore, this paper content four themes: The first one showed the relationship between denotation and phonetic, the second between denotation and morphology, and the third one showed the relationship between denotation and syntax, while the fourth one was devoted to the relationship between the denotation and

the lexicon. Lastly, the research concluded that, the denotation liaison with all the elements of language is unbendable and indispensable, and cannot in anyways putting concern on some areas and neglecting another.

Key words: Denotation, Phonetics, Morphology, Syntax, Lexicon.

المقدمة

يتجلّى المعنى اللغوي وفق جملة من العناصر اللغوية المترابطة فيما بينها، فلكل عنصر دوره الذي يؤديه لتمام المعنى وفق السياق اللغوي، وما اللغة إلا نظام متكامل يتكون من عناصر مترابطة على المستويات الصوتية والصرفية، والنحوية، والمعجمية.

وقد تناولت هذه الورقة قضية (المعنى والعناصر اللغوية الأخرى)، فبدأت ببيان العلاقة بين

المعنى والعنصر الأول للغة وهو الصوت، ثم العنصر الثاني (الصرف)، ثم النحو، ورابعها: المعجم، متتبعين في ذلك آثار كل منهم في بيان المعنى، والجانب الذي تؤديه هذه العناصر في الجملة، أو العبارة، ومدى الارتباط المتكامل بين هذه العناصر. وخُتمت الورقة بأهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

المعنى والعناصر اللغوية الأخرى

إن موضوعات اللغة العربية مختلفة ومتداخلة، بعضها يعتمد على بعض، فجل الدراسات بأنواعها: الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ماهي إلا فرع من فروع البحث عن المعنى.

فأي دراسة لابد أن تسعى إلى الوصول للمعنى، فهو القصد والإرادة من الاتصال الكلامي، وعلى المتكلم الذي يصدر سلسلة كلامية أن يمر بفروع اللغة الأربع، بدء من الأصوات وانتهاء بالمعجم، مارا بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، إضافة إلى معطيات المقام المختلفة (تمام حسان، 2007:149).

وقد بين عبد التواب فيما نقله عن دي سوسير (1985: 184) أن لكل لغة يجب أن نتصورها ونصفها على أنها عبارة على نظام متكامل يتكون من عناصر مترابطة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، لا على أنها مجموعة من كيانات متراكمة قائمة بذاتها.

ويقول السعران (د.ت: 261): "علم الدلالة أو دراسة المعنى هو غاية الدراسات الصوتية، والفونولوجية، والنحوية، والقاموسية، إنّه قمة هذه الدراسات".

وعلى ذلك نقدم دراسة مستقلة لكل عنصر من هذه العناصر، موضحين مدى علاقته بالمعنى وأثره في بيانه.

1. علاقة المعنى بالأصوات:

تعد الدراسات الصوتية من الدراسات اللغوية الأولى التي عنى بها اللغويون، فبها يعرف الباحث أو الدراس الكثير من الظواهر اللغوية المتداولة في كتب النحو، كظاهرة الإبدال، أو الإعلال، أو الإدغام أو غير ذلك من الظواهر التي بحاجة ماسة للدراسات الصوتية لإبراز معناها ودلالاتها، وفضلا عن ذلك فالدراسات الصوتية عاملا مهم في التعبير عن المعنى، يقول ابن جني(1986: 2/ 208):"وذلك أن العرب إذا أخبرت عن شيء غير معتمدته، ولا معتزمة عليه أسرعت فيه ولم تتأن على اللفظ المعبر عنه، وذلك كقوله: قلنا لها قفي لنا قالت: قاف، معناها: وقفت، فاقتصرت من جملة الكلمة على حرف منها تهاونا بالحال وتثاقلا عن الإجابة واعتماد القال".

وقديما قد اهتم النحاة بدراسة الصلة بين اللفظة وصوتها، يقول ابن جني (المصدر السابق: 157/2): "اعلم أن هذا موضوع شريف لطيف وقد نبّه عليه الخليل وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنّهم تهموا في

صوت الجندب استطالة ومد فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر".

فابن جني هنا ينبّه على وجود صلة بين صوت الجندب والفعل الذي يدل عليه (صر)، وبسبب التشابه بين صوت البازي وصوت الجندب، والاختلاف في الكيفية، جاء الفعل الذي يصف صوت البازي مضعفا (صر صر).

إلا أن الصوت في الغالب لا يحمل معنى في ذاته، وقد نصّ على ذلك النحاة يقول حسان (2007: 151): "وليس للصوت اللغوي في ذاته معنى، ولكنه يتخذ وسيلة للوصول إلى معنى الكلمة، فالحركة الإعرابية صوت، ونون الرفع صوت، والأمر كذلك في تاء الفاعل وألف الإثنين وواو الجماعة وتعدية الثلاثي اللازم بالهمزة أو بالتضعيف وظواهر أخرى، تكون فيها الأصوات المفردة وسيلة للوصول إلى معنى من معاني النحو، عندئذ يكون الصوت قرينة من قرائن المعنى".

ومن المظاهر الصوتية المستخدمة للدلالة على المعنى هي النبر والتنغيم. فأما النبر فهو" إعطاء مقطع من بين مقاطع متتابعة مزيدا من الضغط" (حازم كمال الدين، 1999: 95).

إذ يرتكز على الاعتماد على قوة الصوت أو الضغط على مقطع ما أو كلمة ما؛ ليجعل لها معنى خاصا.

وهناك ظواهر صوتية يطلق عليها الوحدات الدلالية، وهي أقل من الكلمة وتتمثل في (المورفيم [1] المتصل)، كالسوابق واللواحق، والضمائر المتصلة، وهناك أيضا ماهو أقل من المورفيم، كدلالة الحركات

على تاء الفاعل، نحو: كتبتَ، كتبتُ، كتبتِ (مختار عمر، 1998 :34).

وقد ذكر أنيس (1984: 39ـ40) محاولة بعض اللغويين المحدثين في أن يضعوا حدودا للكلمات على أساس صوتي بحت، وذلك بأن استعانوا بالنبر وقواعده في اللغة المقصودة، ولكن هذه المحاولة قد باءت بالفشل، والسبب في ذلك راجع إلى اختلاف مواقع النبر من لغة إلى أخرى، وإلى أنّ النبر وحده لا يكفي لتعيين حدود الكلمة بشكل كامل.

وقد أجمع النحاة على أن الدراسة الصوتية وحدها للكلمة غير كافية على تحديد معالم الكلمات، وإنه لابدّ من إشراك لمعنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية للوصول إلى تحديدها، يقول حسان، 2007: 151): "ومعنى هذا أن النظام الصوتي لا يقوم لذاته ولا بذاته، وإنّما ليقوم بإمداد النظامين الصرفي والنحوي"

"وفي المقابل فإن القيم الصوتية المحكية تبدو عالية جدا على صعيد الأسلوب، خاصة الأسلوب الشعري الذي يسعى إلى تقويم كل التداعيات الاستطرادية الكامنة بين الشكل الصوتي والمعنى، وهذه التداعيات ليست محصورة في نطاق صوتي، بل تتعدى ذلك لتشمل أصواتا وألوانا وعواطف"(عوض، وعكرمة، 2006: 160).

ومن المظاهر الصوتية أيضا للدلالة على المعنى التنغيم، وهو "الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق"(حسان، 1984: 226)، أو هو "رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام"(كمال الدين، 1999: 103).

وللتنغيم دور في إظهار المعنى، وفي أداء وظيفة دلالية لا تقل في ذلك على دلالة المورفيم، ويظهر التنغيم في كثير من اللغات البشرية.

وقد أشار حسان (1984: 226) إلى وظيفة التنغيم في تحديد المعنى ودلالة الكلمة في إحدى اللغات فقال:

([1]) المورفيم: هو أصغر وحدة ذات معنى، وهو على قسمين: أحدهما يسمى بالمورفيم الحر، والآخر بالمتصل، نحو كلمة: رجل ورجلان، فالحر(رجل)، والمتصل(ان) علامة التثنية، انظر (مختار عمر، 1998: 34(الهامش).

"فأصحاب اللغة الفهلية في أفريقيا الغربية الفرنسية إذا نطقوا (mi warata) بنغمة على الفتحة الأخيرة مماثلة نغمة سائر الجمل كان معناها (سأقتل)، أو(أقتل في الحاضر الدال على العادة)، أما إذا نطقت الفتحة الأخيرة بنغمة أعلى صار معنى الجملة(لن أقتل)".

والتنغيم في الكلام كوظيفة الترقيم في الكتابة، إلا أنه يفوقها وضوحا في الدلالة على المعنى الوظيفي، بل وقد يكون التنغيم فيصلا في تحديد معنى الجملة، وذلك في غياب الظواهر اللغوية الأخرى كالأدوات الصرفية، وأدوات الاستفهام، كما وينبغي أن نشير إلى أن العلاقة بين النبر والتنغيم علاقة وثيقة، فهبوط الصوت وصعوده المتمثل في التنغيم لا يكون إلا متفقا مع موقع النبر في الكلمة (المصدر السابق: 230).

وخلاصة ذلك أن الصلة بين المعنى والصوت صلة وثيقة، فالصوت يظهر ضمن إطار صوتي وتناغم موسيقي معين، وما التعبير الصوتي إلا حالة من حالات التميز للغة، وأن هذا التميز يمنحنا القدرة على فهم السياق والإحساس به من دون أن يكون لنا معرفة مسبقة بمعاني الكلمات الموجودة في العبارة، وعليه فالصوت عامل مهم في إبراز المعنى وتحديده من خلال ظاهرتي النبر والتنغيم، إلا أن هذا العنصر يلحقه النقص في جوانب أخرى ذات صلة، فالجانب الصوتي لا يخدم النصوص المكتوبة كما يخدم النصوص المسموعة، وبالتالي فهو بحاجة إلى إشراك مع العناصر اللغوية الأخرى في بيان المعنى.

2ـ علاقة المعنى بالصرف:

تعد القضايا الصرفية أيضا جزءا من معطيات السياق في الدلالة على المعنى، إذ يتعلق ببنية المفردات لا بالمفردات ذاتها، فبنية الفعل (استفعل) تتمثل في الدلالة على الطلب، نحو: استغفر، أي: طلب المغفرة، وكذلك اللام على التعليل، ودلالة الواو على القسم إلى غير ذلك، فجملة (ذهب المدرسون) تحمل جملة من القرائن الصرفية التي تسهم في تحديد معنى الكلمتين، فإذا نظرنا للكلمة الأولى نجد أنها تتكون من الجذر الثلاثي (ذ.هـ.ب)، وصيغتها (فَعَلَ)، فهي من أبنية الأفعال، وتعبّر عن الحدث في الزمن الماضي المرتبط بفاعل يتصف به، وأما كلمة (المدرسون)، فهي من الجذر الثلاثي(د.ر.س)، صيغتها من أبنية الأسماء دالة على جمع المذكر السالم، مفرده (مدرّس)، يدل على الفاعل من درّس الماضي المزيد بالتضعيف (الجاسم، 2009 :73).

فعلم الصرف يتولى تحديد الكلمة من حيث كونها اسم أو فعل أو حرف، أو من حيث صيغتها كونها مفردة أو مثنى أو جمع، فهو المعوّل في ضبط الصيغ من جميع جوانبها.

وعليه "فالصرف يدرس المعنى على مستوى الصيغة"(بشر، 1995: 131).

ومما يوجه أنظارنا إلى أن هذه الصيغة ترتبط بمقام معين، أو يحسن أن نقول: إنّه يتحتم الربط بين أصوات الكلمة في صيغتها بالموقف المناسب والاستجابة المناسبة من السامع (المصدر السابق، الصفحة نفسها).

وقد اهتدى العلماء القدامى لدراسة العلاقة بين الصيغة أو البنية ودلالاتها، وضرورة ربطها بدراسات أخرى، فاستطاعوا من خلال دراساتهم أن يوقفونا على جملة من القضايا الصرفية التي ترتبط بعلم الدلالة ارتباطا وثيقا، وقد نبّه هادي نهر (2007: 85ـ 95) على بعض القضايا، نذكر من بينها:

ـ إن تقسيم الأبنية الصرفية بالشكل الكمي المعروف ـ ثلاثي، ورباعي، وخماسي ـ دليل على دلالة كل منهم، وكذا استقصائهم لأبنية الأسماء، فكان لهم في ذلك آثار جليلة وواضحة مليئت بها مصنفاتهم، ونشير لهذا ما صنعه سيبويه (1982: 4/216 ـ304) في أبنيته ودلالتها، فأخذ حيزا واسعا في كتابه.

ـ إن اختلاف الصيغ والعوارض الصرفية كان سبب من أسباب وقوع المشترك والمتقابل.

ـ توجيه الدلالات التي تظهر عن نيابة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض، وقد اتخذوا في ذلك مسارات مختلفة منها:

أ. دلالة الصيغ ذات الأصل الواحد وما يتضمنه المعنى في اختلاف الوزن، فما زيد على الألفاظ والأوزان زيد في المعاني؛ لأنّ الألفاظ أدلة على المعاني، فمن ذلك لفظتي(قدر، ومقتدر)، فالثانية أقوى من الأولى في المعنى بسبب ما زيد على الوزن، قال تعالى: **"كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ"** (سورة القمر، الآية:42)، "فمقتدر أبلغ من قادر لدلالته على أنه تعالى متمكن القدرة لا يُردّ شيء من اقتضاء قدرته، وإنما عدل إليه للدلالة على التفخيم للأمر، وشدة الأخذ الذي يصدر إلا عن قوة الغضب، أو للدلالة على بسطة القدرة، فإن المقتدر أبلغ من البسطة من القادر، وذلك أن مقتدر اسم فاعل من اقتدر، وقادر اسم فاعل من قدر، ولا شك أن افتعل أبلغ من فعل"(هادي نهر، 2007: 93).

ب ـ اختلاف الدلالة لاسمين مشتقين من شيء واحد، "ومثل ذلك الرّزين من الحجارة والجديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخف"(سيبويه، 1988: 102/2).

ج ـ وكذلك ما يسمى بدلالة العدول أو النيابة، كوضعهم المفرد موضع الجمع، أو العكس، أي الجمع موضع المفرد، نحو قوله تعالى: **"مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ ۚ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ "** (سورة التوبة، الآية:17)، فقيل: إن المراد بـ(مساجد) المسجد الحرام، يقول الزمخشري (2009: 426/10): "يراد المسجد الحرام، وإنّما قيل مساجد؛ لأنّه قبلة المساجد كلها وإمامها، فعامره كعامر جميع المساجد؛ ولأنّ كل بقعة منه مسجد".

وغير ذلك من المسارات التي اتخذها العلماء لنيابة الصيغ بعضها مكان بعض، فجلّها أدلة على العقلية اللغوية لهؤلاء العلماء في محاولتهم لربط الصيغة الصرفية بالمعنى.

ويجب أن ننبه إلى أن هذا العلم ـ أي علم الصرف ـ لم يكن علما مستقلا عن علم النحو، فكثير من مسائله ممزوجة بالنحو، بل إلى العقد القريب الكثير من الباحثين ينظرون إلى العلمين كعلم واحد، ويعالجون مسائلهما في مؤلفات واحدة (علي عبد الواحد، 2004: 205).

هذا وقد لاحظ النحاة العرب أن المعنى النحوي بحاجة ماسة إلى قرائن لغوية تدل عليه، فاستخلصوا العديد من القرائن المختلفة التي تدل على المعنى، وينتمي كل منهم إلى فرع من فروع اللغة، فمن هذه القرائن البنية، وهي التي تنتمي بدورها إلى النظام الصرفي، ومن خلال ما تتميز به من معاني صرفية كالدلالة على الفاعل، نحو ضارب، أو المفعول، نحو: مضروب أو على المبالغة، نحو: ضرّاب، أو في شرط جمودها كما في التمييز، أو اشتقاقها كالحال، أو دلالتها على الهيئة أو المرة، فإن ذلك كله كائن في خدمة النظام النحوي (حسان، 2007: 154).

وأخير نستطيع أن نقول: إن الصيغ الصرفية ونيابة بعضها عن بعض، واختلافها إنما هو مرتبط بالأثر الدلالي للجملة كلها، إذ الدرس الصرفي بشكل عام يدل على المعاني من خلال التراكيب التي ترد فيها الأبنية، فغاية العنصر الصرفي هو تقديم معانٍ وألفاظ جديدة، فهو العلم الذي نحوّل به الكلمات المتصرفة إلى جذورها الأصلية لمعرفة الزوائد واللواحق بها، ودلالة كل منهم.

3 ـ علاقة المعنى بالنحو:

إن العلاقة بين النحو والمعنى هي علاقة الجزء بالكل، فالمعنى هو الكل، بينما الجزء فيتمثل في فروع اللغة الأخرى، أي: الجانب النحوي، والصرفي، والصوتي، فجلّ هذه الأجزاء وحاصل جمعها هو المعنى للحدث اللغوي (بشر، 2005: 154).

ويعد الجانب النحوي أقربهم للمعنى، فالنحو يحقق غايتين أساسيتين:

الأولى: حفظ اللسان من الحن والخطأ، وتحقيق استقامته، وتصويب اللغة على المستوى التركيبي، وصياغتها في شكل قواعد ملزمة.

والغاية الثانية تتمثل في إظهار المعنى، والمساعدة في فهمه، من خلال إمداد الجملة بمعناها الأساسي (أبو المكارم، 1980:1/ 55ـ 58).

وقد لخص ابن مالك (1982: 1/ 155) هذين الغايتين في قوله:

وبعد، فالنحو صلاح الألسنة * * * والنفس إن تعدم سناه في سنة

به الكشافُ حجبُ المعاني * * * وجلوة المفهوم ذا إذعانِ

وتجعل هذه الغاية" من الأساس النحوي شرطا لا غنى عنه في تفسير الجملة وفهمها وإدراك عناصر الجمال والبلاغة فيها، ومن ثمّ تجعل النحو شديد الصلة ووثيق العلاقة بعلم المعاني من منطلق أن مجال دراسة كل منهما مشترك وهو الجملة"(عبد السلام السيد حامد، 2002: 36).

فمجال البحث النحوي قائم في العبارة والجملة، إذ بالنحو يختبر صحة النظم من عدم صحته محققا ترتيبها ووصفها في نسق خاص؛ لأنّ نظم الكلم لا يجري اعتباطا، وإنّما يتم وفق آليات كثيرة من أبرزها معرفة السياق اللغوي، ومعرفة دلالة كل مفردة خارج السياق، وذلك لتحقيق التوافق في تحديد الوظيفة النحوية (بشر، 2005: 132، وهادي نهر، 2007: 152ـ 153).

وهكذا كانت العلاقة بين التركيب النحوي والعناصر الدلالية علاقة جدلية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالعناصر النحوية طريق إلى بيان الدلالة، وقد تكون الدلالة طريقا إلى الوقوف على العناصر الدلالية.

وقد نظر العلماء العرب القدامى إلى العلاقة بين النحو والدلالة، وتمثلت أول اهتماماتهم في فهم النص القرآني من خلال الدرس اللغوي على المستويات كافة، فالفكر النحوي القديم كانت أول أهدافه هو دراسة النص القرآني، وفهمه والوقوف على دلالاته، وهكذا يمكن القول: إنّ الفكر النحوي كان فكرا دلاليا أكثر من تفكيرا مجردا، ويمكن ملاحظة ذلك في جل العلوم اللغوية العربية الإسلامية، كالبلاغة والقراءات والتفسير (المصدر السابق: 189).

وكانت لهم اهتمامات جليّة حول هذه القضية، فكثير من النحويين واللغويين ـ ومنذ عهد مبكرـ الذين عولوا على طبيعة النظم على أنه طريقا إلى المعنى المستقيم، والعكس هو الصحيح أيضا، ومن أبرز ما يؤكد اعتمادهم على النظام النحوي في تحديد الدلالة كما ذكر هادي نهر (2007: 106ـ 127) ما يلي:

ـ إحكامهم العلاقة بين الوصف النحوي والدلالة.

ـ تأكيدهم على أن الاستقامة النحوية هي الطريق إلى الاستقامة الدلالية.

ـ اهتمامهم بالإعراب على أنه دليل على المعاني.

ـ صياغتهم لنظرية النظم.

فأما الوصف النحوي للتركيب، أو كما يسميه ابن جني بتقدير الإعراب، فيجب أن يكون على سمة المعنى، يقول ابن جني (1952: 1/ 284): "وإن كان تقدير الإعراب مخالفا للتفسير تقلّبت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت تقدير الإعراب، حتى لا يشد شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه".

"فإذا تجاذبت المعاني والإعراب، هذا يدعو إلى أمر، وهذا يمنع منه لابد من الإمساك بعروة المعنى، وتوجيه الوصف النحوي إلى ما يخدم المعنى ويوضحه" (هادي نهر، 2007: 107).

ومن ذلك قوله تعالى: **"إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ" "يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ"** (سورة الطارق: ٨ – ٩) ، فمعنى الآية: إنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، إلا أننا لو حملناه على الإعراب لكان خطأ؛ بسبب الفصل الحاصل بين الظرف (يوم تبلى)

وما تعلق به وهو المصدر (الرجع)، فالظرف من صلته، والفصل بينهما لا يجوز في العربية، فإن كان المعنى قد اقتضى ذلك والإعراب منعه أُحتيل له بناصب مضمر، ليتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ دليلا على ذلك الفعل، فيكون التقدير: يرجعه يومَ تبلى السرائر، ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله (هادي نهر، 2007: 108).

وأما عن تأكيدهم على الاستقامة النحوية في كونها طريقا إلى الاستقامة الدلالية، فقد قدّم سيبويه العديد من الأبواب التي دلت على ذلك، من بينها "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"(1988: 25/1ـ 26)، وقد تحدث فيه عن شروط الكلام في إفادة المعاني، فجعله على خمسة أقسام: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومحال كذب.

وقد ظلت أفكاره سائدة على فكر أشهر النحاة من بعده، فنراهم يميزون بين الصحة النحوية وقبول المعنى، فأحيانا تكون الجملة مستقيمة نحويا، ولكن المعنى غير مقبول، أو غير مستقيم، كما هو في النوع الثالث من تقسيم سيبويه للكلام، وهو المستقيم الكذب، كقول قائل: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر (هادي نهر، 2007: 112).

كما وقد كان الإعراب دليلا لإبانة المعاني، يقول ابن جني (1952: 35/1) معرفا للإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه".

ووصف الجرجاني (1988: 55) الألفاظ بأنها حاجبة لمعانيها حتى يأتي الإعراب فيظهرها ويبينها، ويرى الزركشي (1984: 302/1) أن أول خطوة يتّبعها المعرب هي فهم المعنى، سواء أكان مفردا أو مركبا قبل الإعراب، فالإعراب جزءا من المعنى وفرع منه.

وأمّا عن صياغتهم لنظرية النظم فقد استقر ومنذ عهد مبكر في العديد من المصنفات القديمة وعلى نطاق واسع أن للغة قواعد وقوانين تحدد الصحة النحوية واستقامتها الدلالية، ونظم تحدد علاقاته.

فكان المعنى عندهم يمثل ضربا من الاختيار المطّرد في التفسير النحوي، بل وكانوا يتخذونه أساسا في صلاحية مناظراتهم الخلافية التي أقيمت على أساس النظم، وما ينطوي على هذا النظم من علاقات نحوية دلالية، ويتأكد من خلالها أن لا وجود لدلالة خارج الصحة النحوية، أو الاستعمال النحوي الصحيح (هادي نهر، 2007: 127 ـ 129).

وقد صرّح الجرجاني بهذه العلاقة في مواضع كثيرة من كتابه المشهور (دلائل الإعجاز)، ولعلنا لا نستغرب عليه ذلك فهو من ركز على العلاقة بين النحو والبلاغة أو الإبلاغ، وليس الإبلاغ إلا نقل المعاني وتبادلها بين المخاطَب والمخاطِب، فيقول(1988: 40) مؤكدا على ضرورة ربط الكلمات ببعضها، ومراعاة المعنى فيها: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق".

ويقول أيضا (المصدر السابق: 276): "إنّ النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلم، وأن توخيها في متون الألفاظ فمحال".

ولأهمية النظم وخطورته أصبح يمثل الجانب الأهم في بيان معاني الكلم، قال الخطّابي (1965: 36) يصف أهميته البالغة: "فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر؛ لأنّها لجام الألفاظ وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام، ويلتئم بعضه ببعض، فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان" (الخطّابي، 1965: 36).

وعليه فإنّ هذا الترابط الحاصل بين النحو والدلالة كما رأيناه في التراث العربي، فهو اليوم يعد أساسا موضوعيا منهجيا

لكثير من المدارس اللسانية المعاصرة، كالمدرسة التحويلية Transformational Grammar، وقد حاول رواد هذه المدرسة محاولة جادة في الاستناد إلى طبيعة التركيب النحوي والوقوف على دلالته، مؤكدين على ضرورة الصحة النحوية لوجود الدلالة، فلا دلالة بوجود الخطأ النحوي، آخذين في الاعتبار أن الجملة قد تحمل أكثر من دلالة، وخاصة في النصوص الأدبية (هادي نهر، 2007: 149ـ 150).

وأخيرا فطبيعة العلاقة بين العلمين هي علاقة ترابطية محكمة، وقد انتبه إلى ذلك كبار العلماء منذ عهد مبكر إلا أنها أصبحت واضحة جليّة بعد تطور النظريات اللغوية، وخاصة نظرية النحو التحويلي التوليدي.

4ـ علاقة المعنى بالمعجم.

تتميز كل كلمة في اللغة العربية بدلالة معجمية مستقلة عما تعطيه لها أصواتها أو صيغتها من دلالات أخرى زائدة عن دلالتها الأصلية، والمسماة بالدلالة الاجتماعية.

ويقصد بالمعنى المعجمي كل ما تدل عليه الكلمة من المعاني الوضعية، وهذا ما أكده الزمخشري (2001: 1/ 70)، عندما قال: "الكلمة هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع".

إلاّ أنّ هذا المعنى غير كافيا لإعطاء المعنى المراد، والفهم المقصود من الكلام، ولا يتم الفهم إلا بالوقوف على تلك الدلالات جميعا (عفراء منصور، 2008: 19).

وإنّ ما يشير لوجود علاقة بين الدلالة (المعنى) والمعجم أن هناك الكثير من المعاجم التي بنيت على أساس المعاني، وسميت (معاجم المعاني)، نحو كتاب: الأبل، وكتاب: الخيل، وكتاب الأنواء ومنازل القمر، وغيرها من الرسائل اللغوية المتعلقة بأحد الموضوعات أو المعاني، فكما أن هناك معاجم نبحث فيها على المعاني اعتمادا على الألفاظ، فكذلك هناك معاجم أخرى نبحث فيها اعتمادا على المعاني (علي وافي، 2004: 211).

وللفظة في اللغة مستويان يتنازعان فيما بينهما، وهما: المستوى المعجمي، والمستوى السياقي، فتختلف دلالة اللفظة بين هذين المستويين، فأمّا المستوى المعجمي فيقدّم المعنى الاجتماعي المتعارف عليه مجردا من العوامل الأخرى، مختلفة تماما عن معناها في السياق الذي قد يفرض عليها دلالات جديدة، تتناسب والسياق الجديد، بجلِّ مقتضياته اللغوية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية (عفراء منصور، 2009: 19).

والمعنى المعجمي لا يتحقق من كلام فارغ، فلابد أن تكون المفردات التي تشتمل عليها الجملة من مفردات اللغة، على عكس ما نجده في الإعراب، فإنه قد يتم مع خروج الأصل إذ ما تحققت ثوابت الجملة (فاضل الساقي، 1977: 14).

وقد اتخذت المعاجم قديما وحديثا من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفا أساسيا، وجعلوا منها فرعا دراسيا مستقلا، أطلقوا عليه Semantice، وزاد اهتمامهم به خلال القرن العشرين (إبراهيم أنيس، 1984: 50ـ 51).

وقد نصّ إبراهيم أنيس (المصدر السابق: 51)، على أن بعض اللغويين المحدثين قد فرّقوا بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، فبينما كانت المعاجم قديما تهتم بتوضيح الدلالات الاجتماعية كمهمة أولى، وبتوضيح للمسائل النحوية والصرفية من جانب آخر، إلاّ أنّ المعجم الحديث لم يكن مهمته بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل من أفعال اللغة، ولا الجمع لأسماء اللغة، إلاّ ما جرى فيها على غير المألوف من جموع ومشتقات، فإنّهم قد عنوا ونصّوا عليها.

وقد أدرك علماء المعاجم العربية القديمة ذلك، فكثير من المواضع التي لا ينصّ صاحبها إلاّ على الصيغ الغريبة والغير مطّردة في ظواهر اللغة، فعلى سبيل المثال لا يفترض على اللغوي أن ينصّ على أنّ جمع (سيف) (سيوف)؛ لأنّ هذا الجمع هو المطّرد القياسي بين الناس، ولكنه يضطر أن يشير

إلى أنّه يُجمع أيضا على (أسياف)، لأنّ ذلك قليل وشاذ، وكذلك لا ينصّ على أنّ مضارع الفعل (نكَحَ) (ينكَحُ) بالفتح، ولكنّه قد ينصّ على سماعه بكسر الكاف (ينكِحُ)، غير أنّهم لم يرتبطوا بذلك كما هو عند المحدثين، بل إنّهم جمعوا بين المطّرد القياسي والشاذ السماعي في أغلب الأحيان (المصدر السابق، الصفحة نفسها).

ويتسم المعنى المعجمي بصفة النقل المعروفة في اللغة، والتي هي وسيلة من وسائل الإبداع في المعنى، وخاصة الانتقال من الكلام في المعنى الوظيفي إلى تناول المعنى المعجمي (حسان، 2007: 163).

ويظهر لنا ذلك بوضوح عندما ننظر إلى علماء البلاغة في تعريفهم للمجاز إذ قال السكاكي (1982: 392) في المجاز اللغوي الراجع لحكم الكلمة في الكلام: "أن تكون الكلمة منقولة عن حكم لها أصلي إلى غيره".

وقيل أيضا بأنّه: "نقل من معناه الأصلي إلى معنى آخر لعلاقة بينهما، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي" (حسان، 2007: 163).

ومن خلال هذين التعريفين يتضح أنّ النقل من وسائل الإبداع في المعنى اللغوي.

كما يمثل ذلك التعدد الذي يتميز به المعجم، فإننا إذا نظرنا إلى ألفاظ المعجم نجدها لم تقف على معنى فريدا لكل كلمة، وإنّما تتعدد معاني الكلمة الواحدة على حسب السياق والموقف المحيط بالنص، فمثلا لفظة (ضرب) يتعدد معناها وفقا للسياق اللغوي، نقول:

ـ ضرب الأب ولده، أي: لطمه.

ـ ضرب النقود، أي: صنعها.

ـ ضرب الجرس، أي: دقّه.

ـ ضرب ضريبة، أي: فرضها.

ـ قال تعالى: **"وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ"** (سورة البقرة، من الآية: ٦١)، أي: فرضها عليهم.

ـ قال تعالى: **"أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً"** (سورة إبراهيم، من الآية ٢٤)، أي: قاله.

وبذلك فإنّ السياق اللغوي هو من يحدد المعنى المعجمي للكلمة، كما أنّ ارتباط المعنى الوظيفي بالمعنى المعجمي أمر لا يمكن إنكاره، فكل مفردة معجمية لها من وجهة النظر التقليدية معنيان: معنى معجمي، وآخر قواعدي، أي معنى مادي ومعنى شكلي، وكل منهم مكمل للآخر (جون لاينز، 1980: 59).

وقد" أدرك علماؤنا الأوائل أثر المعنى المعجمي في توجيه المعنى النحوي، ومن ثم المعنى الدلالي للتركيب، وذلك بوصف المعاني النحوية من فاعلية، ومفعولية، وحالية، وإخراجية، وتمييزية، وغير ذلك من وسائل التخصيص في الجملة العربية" (هادي نهر، 2007: 222).

ومما سبق نصل إلى حقيقة مهمة ألا وهي أنّ المعنى المعجمي لا يملك إلاّ وجها واحدا، قاصرا لا يفي بغرض الدراسة الدلالية، فهو لا يمثل إلاّ جانبا محدودا، فيكون مقتصرا على معنى المفردة في العالم الخارجي.

وعليه فالمعنى التي تملكه الجملة أو العبارة ما هو إلاّ حصيلة مواضع عناصرها المعجمية المكوّنة، وموضع كل عنصر معجمي يمثل حصيلة مكوناته الدلالية المتألف منها، وبالتالي فالمعنى لكل عبارة لا يظهر إلاّ بدمج المكونات الدلالية للعناصر المعجمية وفقا لقوانين مرتبطة بالعلاقات القواعدية للتركيب.

فضلا عن ذلك فإن معطيات السياق اللغوي للجملة المتمثل في المعنى المعجمي، والقضايا الصرفية، والظواهر الصوتية، والمعاني النحوية، وغيرها من المعطيات الأخرى التي تتفاعل بعضها وبعض، فإنه لا يمكن فهم أي مستوى مما سبق منعزلا عن المستويات الأخرى، فكل منهم مكمل للعنصر الآخر،

وجلّها خدم للمعاني، فاللغة وحدة لغوية متكاملة تترابط عناصرها للدلالة على المقصود.

الخاتمة

وفي ختام هذه الورقة مع المعنى وعلاقته بالعناصر اللغوية الأخرى أصل إلى أهم النتائج التي خلصت إليها وهي:

1 . الجملة العربية وحدة لغوية متكاملة، تترابط عناصرها للدلالة على المعنى.

2 . يمثل المعنى قمة الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية، والمعجمية.

3 . العلاقة بين اللفظ وصوته علاقة قديمة منذ قدم اللغة ذاتها.

4 . العنصر النحوي من أكثر العناصر اللغوية خدمة للمعنى، فهو فكرا دلاليا أكثر منه مجردا.

المصادر والمراجع

. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952.

. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة: الأولى، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، 1982.

. أبو المكارم، علي، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط1، القاهرة، 1980.

. أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.

. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ط9، القاهرة، دار المعارف، 1986.

. بشر، كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2005.

. الجاسم، محمود حسن، المعنى وبناء القواعد النحوية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الأول + الثاني، 2009.

. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، 1988.

. جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، حليم حسين فالح، كاظم حسين باقر، مكتبة الآداب، جامعة البصرة، 1980.

. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، القاهرة، عالم الكتب، 1983.

. حسان، تمام، اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2007.

. الخطّابي، والرماني، والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، ط3، مصر، دار المعارف، 1956.

. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، تفسير الكشاف، ط3، بيروت . لبنان، دار المعرفة، 2009.

. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2001.

. الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1977.

. السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية.

. السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ط1، بغداد، مطبعة دار الرسالة، 1981.

. سيبويه، أبو بشر عمرو، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988.

. السيد حامد، عبد السلام، الشكل والدلالة، (دراسة نحوية للفظ والمعنى)، القاهرة، مكتبة مبارك العامة، 2002.

. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، 1985.

. عفراء منصور، التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، (رسالة ماجستير)، جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2009.

. عوض، سامي، وعكرمة، هند، الوظيفة الدلالية في ضوء مناهج اللسانيات، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد1، 2006.

.كمال الدين، حازم، دراسة في علم الأصوات، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 1999.

. مختار عمر، أحمد، علم الدلاة، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 1998.

. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم: علي الحمد، ط1، الأردن، دار الأمل، 2017.

. وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط9، نهضة مصر، 2004.